

الرئيس الاميركي كان متفهماً لذلك، لكنه لم يقدم أي «التزام» لجهة المساعدة، في انتظار معرفة الكيفية التي ستستعمل ضمانات قروض الاسكان الاميركية البالغة نحو ٤٠٠ مليون دولار. ولاحظت تلك المصادر ان الرئيس بوش اثار موضوع المستوطنات الاسرائيلية في الارض الفلسطينية المحتلة، في اطار استيعاب المهاجرين اليهود الجدد، وكّرر قلق الولايات المتحدة الاميركية من التصعيد الذي تنطوي عليه هذه العملية؛ فيما تحدث شامير عن رسالة وزير خارجيته، ليفي، الى وزير الخارجية الاميركي، جيمس بيكر، في الثاني من تشرين الاول ( اكتوبر ) الماضي، في شأن هذا الموضوع (وليام بفاف، انترناشونال هيرالد تريبون، ١٨/١٢/١٩٩٠).

وفي تقدير اوساط دبلوماسية مطلعة أخرى، ان الرئيس بوش اثار، أيضاً، وضع الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة، والمعاملة التي يتلقونها من اسرائيل، لكنه لم يقدم أي التزام الى رئيس الوزراء الاسرائيلي يتعلّق بمعارضة الولايات المتحدة الاميركية فكرة المؤتمر الدولي. وأشارت تلك الاوساط، الى ان شامير لم يطلب أي التزام في شأن هذه الفكرة (بول لويس، المصدر نفسه، ١٩/١٢/١٩٩٠).

على ان ما زاد في حدة الخلاف العلني بين الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، هو عودة الحكومة الاسرائيلية الى سياسة ابعاد الفلسطينيين من الارض الفلسطينية المحتلة. فقد أبدت واشنطن، عملياً، استياءها من هذه السياسة. بل اكثر من ذلك، اتخذ وزير الخارجية الاميركية اجراءين في هذا الشأن؛ تمثل الاول في التراجع عن معارضة عبارة في نص مشروع قرار في مجلس الامن الدولي تتعلّق بالقدس، ومعارضة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط؛ والثاني توجيهه رسائل الى وزراء خارجيات الدول الاعضاء في المجلس تضمّنت هذين المعنيين (الحياة، ١٩/١٢/١٩٩٠). وأفادت مصادر اطلعت على تلك الرسائل بأن بيكر استخدم لهجة «قاسية جداً» ضد سياسة الابعاد الاسرائيلية، وأعرب عن الاستعداد لقبول بعبارة تنصّ على ان القدس محتلة، على الرغم ممّا يحمل ذلك من «مخاطر سياسية». وطلب دعم الدول

واشنطن الى تدمير الآلة العسكرية العراقية (افتتاحية النيويورك تايمز، ٢١/١٢/١٩٩٠).

على هذا الاساس، وصف مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، المحادثات بأنها كانت «ودّية» تبودلت خلالها وجهات النظر في «اجواء جيدة»، وان شامير أكد تأييده وتأييد حكومته لـ «الموقف الاميركي» في أزمة الخليج. وأضاف، ان الرئيس بوش أكد لرئيس الوزراء الاسرائيلي استمرار سياسة ادارته القاضية بالمحافظة على التفوق العسكري النوعي لاسرائيل، ورغبتها، في الوقت عينه، في سدّ الحاجات الدفاعية «المشروعة» لدول المنطقة الاخرى. وأوضح انه كان هناك «التقاء في وجهات النظر» بين الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، خصوصاً لجهة تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بشأن أزمة الخليج. وأشار الى ان المحادثات لم تتطرق، عملياً، الى البحث في هل ان حل أزمة الخليج سيكون على حساب اسرائيل أم لا، بل تناول ضرورة حل المشكلة الفلسطينية، لأن ذلك يساهم في احلال «السلام والاستقرار في المنطقة، وهذا امر يفيد اسرائيل أيضاً». وكشف ان الرئيس بوش ابلغ الى شامير ان الولايات المتحدة الاميركية «لا تستطيع الآ الردّ في حال شنّ العراق هجوماً على اسرائيل»، وانه لم يقدم «أي ضمانات» الى اسرائيل تتعلّق بالقوة العسكرية العراقية بعد انتهاء الأزمة، لكنه أوضح ان هناك اعترافاً من الجانبين، الاميركي والاسرائيلي، بالحاجة الى البحث في موضوع اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط، وذكر كيلي، ان المحادثات لم تشمل مسألة احتمال قيام اسرائيل بعمل عسكري ضد العراق، وان بوش أعرب عن تقديره لبقاء اسرائيل بعيدة من الاضواء في أزمة الخليج (الحياة، ١٢/١٢/١٩٩٠).

وإذا ما كان الطابع «الخليجي» طغى على ما عداه في هذه المحادثات، فان جوّاً من الكتمان الشديد رافق محادثات الجانبين في شأن قضايا الخلاف فيما بينهما. وبالطبع، لم يكن متوقّعاً ان يرنشح شيء ذو مغزى على هذا الصعيد؛ غير ان مصادر دبلوماسية مطلعة في العاصمة الاميركية ذكرت ان شامير اثار، عموماً، المشاكل المالية التي تواجهها بلاده في استيعاب المهاجرين اليهود؛ وان